التدخل الإيراني في الأزمة السورية بعد العام 2011 وتداعياته على أداء نظامها السياسي

م.م: سامان شكرسمين

قسم القانون، جامعة گرميان، كلار، إقليم كوردستان، العراق.

ملخص

تعد الأزمة السورية التي اندلعت في 2011 تطوراً محورياً يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الإقليمية والدولية بالمنطقة، بسبب أهمية سورية في السياسة الدولية بحكم موقعها الجغرافي وذلك على المستويين الإقليمي والدولي ومن الناحيتين الجيوبوليتيكية والاستراتيجية والتي جعلها محور استقطاب للقوى الإقليمية والعالمية، حيث أصبحت هذه الدولة – سورية - محوراً أساسياً من محاور الصراع والتنافس بين تلك الدول. إذ كشفت الأزمة صراعات واختلافات لمصالح تلك القوى، لا سيما في مواقفها من سورية وأزمتها، من ضمنها الموقف الإيراني من الأزمة السورية، فقد ركزت الدراسة على واقع الأزمة السورية والأسباب الداخلية التي أدت إلى اندلاع هذه الأزمة، بالإضافة إلى تحديد دوافع تدخل إيران في الأزمة والوسائل التي اتبعتها لتحقيق أهدافها، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة أن أهم الدوافع الإيرانية لتدخلها في الأزمة السورية تتعلق بعوامل جيوسياسية واقتصادية وأمنية، إذ تركت تلك الأزمة تداعيات كبيرة على أداء نظامها – إيران - السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأثر هذا التدخل في نفوذها الإقليمي وفي علاقتها بالقوى الإقليمية والكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ودول الخليج، ولهذا وفقاً لقراءة الباحث للموضوع تبحث هذه الدراسة في دوافع تدخل إيران في الأزمة السورية بعد عام 2011 وتداعيات هذه الأزمة على أداء نظامها السياسي.

الكلمات المفتاحية: إيران، سورية، الأزمة السورية، الصراعات، الفصائل المعارضة

Article Info:

DOI: 10.26750/Vol(10).No(4).Paper22

Received: 04Aug-2022

Accepted: 31-Oct-2022

Published: 29-Dec-2023

Corresponding Author's E-mail: saman.shukur@garmian.edu.krd

This work is licensed under CC-BY-NC-ND 4.0

Copyright©2023 Journal of University of Raparin.

المقدمة

إن إعلان الولايات المتحدة عن النظام العالمي الجديد وأنها ستتولى قيادة العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة في العام 1991، وأحداث 11 أيلول 2001 وما تبعتها من أحداث في أفغانستان في العام 2001 والعراق 2003، ووضع إيران ضمن دول محور الشر من قبل الولايات المتحدة، جعلت إيران تغير وتفعل من سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط في محاولة لكسر الطوق العسكري حولها واستغلال الفراغ السياسي في العراق بعد العام 2003 وفي الأزمة السورية بعد العام 2011.

بدأت الأزمة السورية عام 2011 باحتجاجات سلمية في بداية الأمر، والتي سرعان ما تحولت إلى مواجهات مسلحة بين قوات النظام السوري من جهة، والمعارضة من جهة أخرى، حيث إن هذه المعارضة لم تكن موحدة وإنما كانت مجموعات مختلفة الإيديولوجيات، وغير متكاملة الاستعداد والتجهيزات إلا أنها تمكنت من إبراز دورها وتوجيه نشاطها على أراضي واقعة في سوريا، والتأثير على قدرة النظام السياسي في سورية، بشكل فاعل وتهديد بقاء كيانه. فقد شكّلت الأزمة تهديدا مباشرا على الاستقرار الأمني والسياسي في الشرق الأوسط، فأصبح مفهوم التدخل الدولي الإقليمي عاملا لتوازن القوى المتصارعة في الأزمة وفقاً لحجم مصالح الأطراف الدولية والإقليمية. وينظر إيران إلى أن أي تدخل خارجي أو انهيار النظام السوري سيغير قواعد اللعبة في المنطقة، ولهذا تعتقد أن لها مصلحة حيوية في الانغماس فيها، وهزيمة معارضي النظام السياسي في سورية، وحتى تقديم دعم غير مشروط لها. هذا هو إجماع النخبة الحاكمة في إيران، والذي لا يمكن تغييره بتغيير أصحاب القرار، لذلك تدخلت إيران بشكل مباشر وقوي لمنع سقوط النظام السياسي في سوريا، وهرعت لتقديم كل المساعدة والدعم على مستويات متعددة لها. إلا أن هذا التدخل سبّب للنظام السياسي الإيراني الكثير من المشاكل وكانت لها تداعيات كبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية إضافة إلى أزمة برنامجها النووي، إذ تمكنت وبتعاون دولي وإقليمي مكون من روسيا وحزب الله اللبناني بالإضافة إلى ميليشيات شيعية أخرى - ميليشيات لواء أبو الفضل العباس وحركة النجباء ولواء الفاطميون وكتيبة الزهراء وسرايا طلائع الخراساني ... الخ - مساندة النظام السياسي السوري في مواجهة المحور الأمريكي الخليجي التركي والداعم للفصائل المسلحة. في ضوء ما سبق يكمن أهمية البحث في تحديد دور إيران في الأزمة السورية منذ العام 2011 وتداعيات تدخلها في الأزمة عليها.

هدف البحث

حاولت الدراسة الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد أشكال التدخل الإيراني في الأزمة السورية بعد العام 2011.

2- ما الدوافع التي تقف وراء التدخل الإيراني في الأزمة السورية.

3- دراسة تداعيات التدخل الإيراني في الأزمة السورية على أداء نظامها السياسي.

إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في ضرورة معرفة أسباب ودوافع التدخل الإيراني في الأزمة السورية وذلك من خلال طرح أسئلة سيتم الإجابة عنها في سياق البحث وهي: ما هي دوافع إيران في التدخل في الأزمة السورية بعد العام 2011؟ وهل كان هدف السياسة الإيرانية في تدخلها احتواء وإنهاء الأزمة ؟ وهل كانت لتدخلها تداعيات على أداء نظامها السياسي؟

فرضية البحث

جاء التدخل الإيراني في الأزمة السورية نتيجة دوافع جيوسياسية واقتصادية وأمنية مرتبطة بها في المنطقة، وكان الهدف من تدخلها معالجة وإنهاء الأزمة السورية بعد العام 2011، لكنها لم تتمكن من احتواء الأزمة وإنهائها، بالرغم من التدخل العسكري المباشر في العام 2014. ولهذا لم تحقق إيران أهدافها في التدخل بل ساهم في تعقيد الأزمة نتيجة لتدخل الأطراف الدولية والإقليمية الاخرى. ونتيجة ذلك تركت الأزمة تداعيات كبيرة على أداء نظامها السياسي في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم يساعد في تحليل الأحداث التاريخية وتفسيرها، تلك التي جرت في هذه الحقبة الزمنية التي تتعلق بالعلاقات بين الطرفين، وأيضا المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة بكل جوانبها، وأبعادها المختلفة، وتحليلها للوصول إلى أسبابها ومسبباتها وعلاقتها ببعض المتغيرات المؤثرة في توجيهها.

حدود البحث

- الحد الموضوعي: يتناول هذه الدراسة التدخل الإيراني في الأزمة السورية
- الحد الزمني: يمتد من 2011 إلى 2020.

الدراسات السابقة

1. **دراسة: المهدي، شنين محمد، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001-2013)، 2014، رشالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة محمد خيضر – بسكرة.**

سعت الدراسة إلى البحث في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي من 2001 إلى 2013، من خلال محاولة معرفة العناصر المحددة والمتحكمة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية، وكذلك المؤسسات الفاعلة في صنع القرار الخارجي في إيران وآليات تنفيذه . وهدفت الدراسة إلى محاولة فهم تفاعلات وتوجهات السياسة الإيرانية في المشرق العربي وقضاياه خصوصاً تجاه الأزمة السورية، وكيف ساهمت البيئة الإقليمية والتباينات حول إيران في تمدد الدور الإيراني في دول المنطقة لا سيما في سورية، وتأثيره على كثير من القضايا المحورية، وصولا إلى تباينات المواقف الإيرانية تجاه الربيع العربي، وانعكاساتها على مستقبل الدور الإقليمي الإيراني. وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات، أبرزها إن إيران تعتمد آليات متعددة لتجسيد أهدافها في الأزمة السورية، وأبرز هذه الآليات استخدام قدراتها السياسية والعسكرية بالإضافة إلى آلية البعد الطائفي العقائدي من خلال استغلال أوضاع المكونات الشيعية في دول المنطقة كمدخل للتأثير وكامتداد لها في سورية.

2. **دراسة: الخالدي، هناء علي صالح، التدخل الإيراني في الصراع الداخلي السوري (2011 – 2014)، 2016، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر - غزة.**

ناقشت هذه الدراسة التدخل الإيراني في الصراع الداخلي الدائر في سورية، خلال الفترة ما بين 2011-2014، وركزت الدراسة على العلاقات التاريخية بين البلدين، والمحددات السياسة بين البلدين. وهدفت الدراسة إلى الوصول إلى معرفة الأهداف والدوافع التي تريد إيران تحقيقها من تدخلها في سوريا. وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الإيرانية في المنطقة العربية تهدف إلى التدخل في شئون الدول العربية؛ كي تكون لاعباً مؤثرة ومركزية في المنطقة، فهي تسخر كل إمكانياتها السياسية والعسكرية واللوجستية، لدعم النظام السوري، ضد المعارضة السورية؛ وذلك بهدف تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية.

تناولت هذه الدراسة تدخل إيران في الصراع الداخلي في سورية بين أعوام 2011 - 2014، مع التركيز على العلاقة التاريخية بين البلدين، فضلاً عن المحددات السياسية بين البلدين. تهدف الدراسة إلى فهم ما تأمل إيران في تحقيقه من التدخل في سورية ودوافعه. وخلصت الدراسة إلى أن سياسات إيران في المنطقة العربية كانت تهدف إلى التدخل في شؤون الدول العربية، ولكي تكون لاعباً مركزياً مؤثراً في المنطقة، فقد استخدمت كل قدراتها السياسية والعسكرية واللوجستية لدعم النظام السوري. ضده فصائل المعارضة السورية ؛ لتحقيق أهدافه ومصالحه الاستراتيجية.

3. **دراسة: لادمي، محمد عربي، التنافس التركي - الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.**

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تنافس البلدين على مناطق النفوذ في المنطقة العربية، بالإضافة إلى دراسة تأثير التحولات الداخلية التي شهدها كل منهما على توجههما الخارجي العام وعلى الدول العربية من ضمنها سورية بشكل خاص. يسعى البحث إلى فهم وتحليل رؤى النخب الحاكمة في إيران وتركيا، والنظر إلى مناطق النفوذ في الشرق الأوسط كمناطق استراتيجية لكل منها، وكيفية التعامل مع التعقيدات التي تنفرد بها هذه المناطق.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة: منذ عام 1996، اشتدت المنافسة بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط، حيث أصبحت هذه المنافسة أكثر واقعية في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يعزز عملية توسيع النفوذ على الجانبين. ويتجلى التنافس بين تركيا وإيران في دعمهما لأطراف الأزمة السورية والصراع الدائر فيها، التي شهدت تأثيرًا واضحًا على نفوذهما في المنطقة.

ما يميز هذه الدراسة عما يسبقها من دراسات، أنها ستركز على أهمية سورية في المشروع الإيراني، وكذلك الدعم الإيراني اللامحدود للنظام السوري، وأثر ذلك على نفوذها فيها، فضلا عن أنها تحاول إبراز تحقيق أهدافها في سوريا والمنطقة وتحديد مناطق النفوذ الإيراني، والتي تحاول إيران أن تعمل جاهدة لأن يكون لها ذراع قوية فيها. وأيضاً تحاول الدراسة الكشف عن الدوافع التي كانت وراء تدخلها – إيران – في الأزمة السورية، وتداعيات ذلك على أداء نظامها السياسي.

هيكلية البحث

سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث إضافة إلى المقدمة والخاتمة، في المبحث الاول سنتناول نبذة تاريخية عن العلاقات السياسية الإيرانية السورية وذلك في مطلبين، ففي المطلب الاول سنتحدث عن العلاقات السياسية الإيرانية السورية بعد العام 1979، وفي المطلب

الثاني تطور العلاقات الإيرانية السورية بعد العام 2011، وفي المبحث الثاني سنتوقف لدراسة العوامل المؤثرة في اندلاع الأزمة السورية في العام 2011 في ثلاث مطالب، ففي المطلب الاول سنتناول العامل السياسي التي أدت إلى اندلاع الأزمة، وفي المطلب الثاني سيتم التطرق إلى العامل الاقتصادي وراء اندلاع الأزمة، وفي المطلب الثالث سنعالج العامل الاجتماعي للأزمة، أما في المبحث الثالث والاخير سنتطرق إلى دراسة دوافع إيران للتدخل في الأزمة السورية بعد العام 2011 وتداعياتها عليها وذلك من خلال مطلبين، ففي المطلب الاول سيتم تناول دوافع إيران للتدخل في الأزمة السورية، أما المطلب الثاني سيخصص لدراسة تداعيات التدخل في الأزمة على إيران. بالإضافة إلى قائمة من المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث في البحث.

المبحث الاول

العلاقات السياسية الإيرانية السورية

تعد العلاقات الإيرانية-السورية من المظاهر الأساسية للعلاقات الدولية في الشرق الأوسط ونموذجا فريدا من نوعه، خاصة وأنها العلاقات الوحيدة التي اتصفت بالدوام والثبات رغم كل الصعوبات والتحديات التي تعرض لها الدولتين والتي اعتبرت تهديدا رسميا على مستوى علاقاتهما. ولدراسة المراحل التي مرت بها العلاقات بين الدولتين، سنقسم المبحث إلى مطلبين، حيث سنتطرق في المطلب الاول إلى دراسة العلاقات السياسية الإيرانية السورية بعد العام 1979، ومن ثم سنتناول تطور تلك العلاقات بعد العام 2011 في المطلب الثاني.

المطلب الاول: العلاقات السياسية الإيرانية السورية بعد العام 1979

إن التحالف السوري – الإيراني يمثل تحالفا أساسيا في طبيعته، وقائما على تصورات لا تتعلق برؤى مصالح أو قرب جغرافي فحسب بل القضية تتعلق بمقدرات وثوابت فكرية وإيديولوجية، لم تتعرض للهزات يوما على مدى تلك العلاقة (عبد الحسين، 2015، صفحة 232).

تميزت العلاقات الإيرانية السورية قبل الثورة الإسلامية في إيران بالتقارب أحيانا والتنافر أحيانا أخرى، حيث كانت الدول العربية تنظر إلى إيران تحت حكم الشاه، على أنها شرطي أمريكي في المنطقة، وعنصرا مهما في تنفيذ المخطط الاستراتيجي الكبير في المنطقة، ولقد كانت النزعة القومية العربية التي تبنتها سوريا سببا في التنافر، بل وصل إلى حد العداء في بعض الأحيان (أبو شريعة، 2017، صفحة 38).

تعود بداية العلاقات الإيرانية السورية في شكلها الاستراتيجي إلى بداية قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وتعد سورية في ترحيبها بالثورة الإيرانية دولة مختلفة عن محيطها العربي حيث أن الرأي العام العربي السني لم يستقبل الثورة الإسلامية في إيران كظاهرة شيعية فارسية بحتة وإنما اعتبرها حركة موجهة ضد السيطرة الأجنبية والظلم الاجتماعي ولذلك فقد وصف البعض التحالف بين سورية وإيران بأنه تحالف ضد الطبيعة (العبادلة، 2012، صفحة 2). حيث اشتركت مجموعة من العوامل أدت إلى تعزيز العلاقة بين الطرفين، كالخلاف العقائدي بين حزبي البعث العربي الاشتراكي الحاكم في العراق وسوريا، والأزمة اللبنانية، والقضية الفلسطينية، والحرب العراقية الإيرانية بمعادات النظام في العراق، والاحتلال الأمريكي للعراق 2003، والموقف من سياسات دول الخليج.

وجدت سورية في التحالف مع الثورة الإسلامية الإيرانية، مخرجا للعديد من القضايا المحورية الملحة في المنطقة العربية، مستندة في ذلك التحالف إلى توافق سياسة الدولتين – سورية وإيران – حول مبادئ ومواقف مشتركة تجلى في معارضة الطرفين للنظام العراقي بكل قسوته وصلفه وتناقضاته (أبو داود، 2014، صفحة 237)، حيث أن الحرب العراقية-الإيرانية كانت من بين العوامل الأساسية التي ساهمت في تطوير علاقات السورية-الإيرانية، وذلك بعد إعلان سورية رسميا وقوفها ومساندتها لإيران في حربها مع العراق عام 1980، وحكم هذا الموقف عدة اعتبارات على رأسها، الدرجة المتدنية التي وصلت إليها العلاقات السورية العراقية في تلك الفترة والتي أدت إلى قطع علاقاتهما، ومنذ تلك المرحلة عرفت العلاقات السورية-الإيرانية تطورا ملحوظا، ولاقت بذلك المساندة السورية لإيران ترحيبا كبيرا من طرف السياسيين، وحتى من طرف الشعب الإيراني (مزوري، 2010، صفحة 83)، بالإضافة إلى اتفاق البلدين الحليفين في معارضة خطة السلام المنفردة بين مصر وإسرائيل، وتأثيراتها في منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة، ولاسيما دول الخليج والسعودية، التي كان لابد من تزايد مخاوفها خشية على عروشها، في حال استمرار نجاح الثورة وازدياد قوتها (بهلوان، 2006، صفحة 330). كما وجدت سورية من خلال تقوية علاقاتها مع إيران، دعما لموقفها في حل الأزمة اللبنانية بعد تفجر الحرب الأهلية عام 1975، ولاسيما أن لبنان يشكل العمق الاستراتيجي والاقتصادي والثقافي لسورية، تلك الأزمة التي تفجرت على شكل حرب أهلية عام 1975، وكان لها انعكاسات سلبية جدا على المنطقة ككل، وسورية تحديدا، خاصة من جراء الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982 (بهلوان، 2006، صفحة 332). ولهذا فأن لإيران مصالح استراتيجية في تحالفها مع سوريا، وأن هذه المصالح تتعارض في كثير منها مع مصالح بعض الدول في المنطقة التي تنظر بحساسية مفرطة لهذا التحالف. كما أن إيران تعمل جاهدة إلى قيادة المنطقة من خلال اختراقها إلى بعض الأحزاب والجماعات وذلك من أجل تحقيق مصالحها، وحماية أمنها القومي (الخالدي، 2016، صفحة 77) .

اعتباراً من مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بدأت العلاقات الإيرانية السورية تتجه نحو مرحلة جديدة، متأثرة بجملة من تحولات البيئة الجيوسياسية الإقليمية والدولية، أولى هذه التحولات، تمثلت في انهيار الاتحاد السوفياتي (سابقا)، حيث خسرت سورية حليفها التاريخي، الذي ارتكزت عليه في مشروعها الأمني والاقتصادي، ثاني التحولات، تجسد في حرب الخليج الثانية، وما تبعها من انتشار عسكري أميركي واسع في منطقة الخليج العربي، رأت فيه إيران تهديداً كبيراً لأمنها القومي، ثالث التحولات، تجسد في الغزو الأميركي للعراق عام 2003، وقد وضع هذا الحدث كلا من سورية وإيران على فوهة بركان، وعلى الرغم من أن سورية وإيران تبنتا مقاربتين مختلفتين للتعامل مع الغزو الأميركي للعراق، إلا أنهما اشتركتا في الشعور بالخطر المحدق، غير الافتراضي أو بعيد المدى (المرهون، 2013).

وتعتبر سورية أهم محاور الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية لما لها من أهمية الدور الإقليمي الإيراني، إذ أنها تمثل حليفة أمنية وعسكرية في مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وقد دفعت ذلك الدولتين - سورية وإيران - إلى توقيع اتفاق في 2005/2/17، إذ نصت على ما يأتي (حسن، 2015، صفحة 359) :

1. اعتبار أي اعتداء على دولة هو اعتداء على الاخرى.
2. التزام إيران بتقديم الدعم لسورية في حالة تعرضها لأي اعتداء.

3. زيادة قيمة التبادل التجاري بين الجانبين.

يمكن القول بأن العلاقات الإيرانية-السورية تميزت بمجموعة من الثوابت الاستراتيجية التي انعكست آثارها في العديد من المجالات من ضمنها المجال السياسي، وتجاوزت مجموعة كبيرة من الصعوبات والازمات الإقليمية التي كانت موجهة لفك الترابط الموجود بينهما، على الرغم من الاختلاف الواضح في الوسائل المستعملة من جانب الدولتين في تعاملاتهما الإقليمية، إلا أننا نجد في أغلب الأحيان تلاقي كبير في سياستهما الإقليمية وهذا ما ساعدهما في تفعيل علاقاتهما.

المطلب الثاني: تطور العلاقات الإيرانية السورية بعد العام 2011

أن العلاقات الإيرانية السورية تعد من العلاقات المتميزة في علاقات دول الشرق الأوسط، تعد الأزمة السورية في 2011 كورقة اختبار لهذه العلاقات، كما وأنها جاءت لتشكل لحظة تاريخية في العلاقات بين البلدين، ولتبين إلى أي مدى جدية هذه العلاقات من ناحية، ومن ناحية أخرى لتوضح الرؤية الحقيقية للسياسة الإيرانية تجاه سورية والتي تعتبرها بوابتها للتدخل في شئوون المنطقة (أبو شريعة، 2017، صفحة 71).

ترى إيران في الأزمة السورية فرصة، بحيث تجعل من سورية ورقة ضغط إيرانية تساوم بها الغرب حول مشروعها النووي، وذلك بتكثيف مساعدتها لسورية في مختلف المجالات خصوصاً في المجال العسكري ومواجهة استراتيجيات الغرب في سورية وسد الطريق أمامهم في محاولة لضعف النفوذ الإيراني فيها، علاوة على كونها - سوريا - جبهة تدافع فيها عن مشروعها الإقليمي، وفي ظل هذه الأهمية أخذت السياسة الإيرانية تجاه سورية أبعاد مختلفة من أجل تقوية التحالف بينهما، خاصة في ظل العزلة الإقليمية المفروضة على الطرفين (المهدي، 2014، صفحة 180).

شهدت العلاقات السورية – الإيرانية تحسنا ملحوظا في عهد الرئيس السوري بشار الأسد خصوصا فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية والدولية، حيث غدت هذه العلاقات أشد عمقا وإحكاما مما كانت عليه في عهد والده حافظ الأسد، ولعبت القضايا الإقليمية دورا بارزا في تقوية العلاقات بين الطرفين، خصوصاً المتعلقة بالإرهاب والتدخلات التركية والأمريكية ودول الخليج في سوريا بالإضافة إلى التقاء مصالحهم في لبنان ومساعدة حزب الله اللبناني لمواجهة اسرائيل، وتمكنت دمشق وطهران من الاحتفاظ بحيوية علاقاتهما الثنائية، وقاومت الضغوط الأمريكية، استنادًا إلى ارتباط مصير كل دولة بالأخرى، حيث وصفتهما الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الداعمة للإرهاب (العبيدي، 2010، صفحة 1).

تطورت العلاقات الإيرانية السورية، بعد تطور الأزمة السياسية في سورية بعد العام ٢٠١١، وخاصة بعد أن زادت التحالفات الدولية والإقليمية لتشكل محور لدعم الفصائل المعارضة المسلحة، حيث تشكلت أعداد كبيرة من الفصائل المسلحة المتطرفة والارهابية بدعم دولي وإقليمي، واختلطت الفصائل الارهابية المتطرفة مع الفصائل المعارضة، ثم حاجة سورية لدعم عسكري إيراني كونها حليف استراتيجي لسورية في المنطقة، وكونها الوحيدة بعد روسيا التي تعتبر الحرب السورية حرب مصيرية لمستقبل الشرق الأوسط وتغيير موازين القوى (الخطيب، 2017، صفحة 28).

فحل الأزمة في سـورية لا يمكن أن يكون بعيدا عن العامل الإيراني، والدليل على ذلك مؤتمر جنيف 2014حول سـورية، الذي اسـتبعد مشـاركة إيران، فكانت عوامل الفشـل واضحة في هذا الاتجاه، وما حصـل لاحقا يكشـف مدى جدية صـانع القرار الإيراني في الحفاظ على حلفها مع سورية (عبد الحسين، 2015، صفحة 232).

اكتسبت العلاقات بين الدولتين (إيران وسورية) من خلال تحالفهما أبعادا أخرى، فبالنسبة لسورية ترى التحالف في ظل الظروف الراهنة مهما لها، لما يراه صـانع القرار فيها أن أمنهم القومي المهدد شـرقا من الوجود الأمريكي في العراق، وجنوبا ليس من اسـرائيل فقط، بل من تطورات لبنان الذي تخشى سورية أن يستكمل اكتساب التأييد والدعم العربي والغربي ايضا، ليصبح شوكة في جانبها، وقد اضطرت إلى سحب جيشها منه في اذار/ مارس 2005م، واتهامها بزعزعة استقرار لبنان (حسن، 2015، صفحة 358). أما الإيرانيون، فأنهم هم الاكثر حرصا على هذا التحالف، ولكن لأسباب أخرى تختلف عن مقولة الأمن الواحد التي يرددها صناع القرار فيها، إذ أن تخلي الحكومة الإيرانية عن النظام السـوري قد يدفعها للعودة إلى المنظومة العربية فضـلا عن احتمال توقيع معاهدة سـلام مع اسـرائيل، وهو مالا ترغب به إيران فهي تريد قبل أية تسـوية محتملة بين سـورية واسـرائيل يجب أن يسـبقها اتفاق مع الأمريكيين على الإطار الخاص بدور إيران الإقليمي ونفوذها في الخليج (حسن، 2015، صفحة 359).

بعد قيام الحراكات في بعض البلدان العربية، كتونس ومصـر وليبيا وسـورية والبحرين، كان لإيران مواقف متباينة تجاه هذه الاحتجاجات الشـعبية، بل ومتناقضـة تماما وفقا للمصـالح المشـتركة، والعلاقات الدبلوماسـية بين إيران والبلدان التي حدثت فيها تلك الاحداث كافة، فجاء الموقف الإيراني متناقضـة بالنسـبة لكل من البحرين وسـورية، حيث جاء الموقف الإيراني مؤيدة للحراك في البحرين، وذلك بسـبب مطالب السكان الشيعة هناك، والتي تتمثل في الدعوة إلى الإصلاحات السياسية والاجتماعية، وجاء الموقف الإيراني رافضا للحراك السوري؛ للحفاظ على الحليف الاستراتيجي في المنطقة (أبو شريعة، 2017، صفحة 71).

ولهذا نسـتطيع القول بأن سـورية وإيران وبتأثير تهديدات الدول الإقليمية والأمريكية، والحالة الغير مسـتقرة في منطقة الشـرق الأوسـط، وتحويل المنطقة إلى مركز صـراع ونفوذ تتصـارع عليها الدول الكبرى، جعلهما تشـعران بأنهما مسـتهدفتان، الأمر الذي دفعهما للبحث عن وسائل مناسبة لتحقيق أهدافهما وحماية ذاتهما، أن هذه الاسباب دفعت الطرفين إلى تعزيز علاقاتهما إلى مستوى التحالف الاستراتيجي. إذ يمكن أن نلتمس قوة العلاقات الإيرانية السـورية على لسـان مسـؤولي الجانبين، فقد أكد وزير الخارجية السـوري (آنذاك) وليد المعلم في تصريح لشبكة فرانس 24 في 2015، إن إيران "قدمت كل أشكال الدعم للشعب السوري ضد الإرهاب" وأكد على ذلك أيضاً الرئيس السابق لإيران علي خامنئي في تصـريح له في إشـارة إلى سـورية، بأن " إيران سـتسـتمر في دعم أصـدقاء إيران" (وليد المعلم: إيران قدمت كل أشـكال الدعم للشعب السوري في نضاله ضد الإرهاب، 2015).

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في اندلاع الأزمة السورية في العام 2011

مرت موجة الربيع العربي على منطقة الشرق الأوسط عموما، والمنطقة العربية تحديدا لتشكل حقبة مفصلية كانت نتائجها مؤثرة على المديين المنظور والمتوسط على كل دول المنطقة، وقد كان هنالك عوامل عديدة أثرت في تكوين موجة الربيع العربي لتتفاعل وتكون أزمة، ولتتحول الأزمة إلى أزمة مستعصية يصعب إيجاد الحل لها. سنوجز في هذا المبحث العوامل التي أثرت في اندلاع الأزمة السورية المستمرة منذ

عام 2011م ولحد الآن، عبر تقسيمها إلى ثلاثة مطالب، يكون الأول عن العامل الساسي، والثاني عن العامل الاقتصادي، والثالث عن العامل الاجتماعي.

المطلب الاول: العامل السياسي

إن أزمة الشرعية تعد من أهم وأخطر الازمات التي تعاني منها النظم السياسية في منطقة الإقليم العربي، ما جعل من إشكالية الشرعية إشكالية سياسية مركبة، وذلك لما للدولة من أهمية جوهرية لتثبيت قيم الشرعية من جهة، وتفعيلها في الوعي الاجتماعي والقانوني من جهة ثانية، ومن ثم قدرتها على جعل نفسها بؤرة الولاء للفرد والمجتمع من جهة ثالثة (المحارمة، 2010، صفحة 60).

جدير بالذكر أن كثيرا من نظام الدول العربية تفتقر إلى مصادر الشرعية من خلال غياب الشرعية القانونية، ومظاهر هذا الغياب لهذه الشرعية تتمثل باغتصاب السلطة بالتوريث، حيث إن معظم شعوب دول النظام الإقليمي العربي تشعر بالفشل الذريع من جراء القفز فوق الدستور لتسلم دفة القيادة السياسية في دول النظام، وما ذلك إلا نتيجة حتمية لممارسات شمولية مستبدة وصلت إلى الحكم بقوة السلاح أو المال أو بالتوريث، وتسلطت على الشعوب باللاشرعية، وحافظت على طغيانها ووجودها بالعنف والقمع والاستبداد واستخدام القوة (المحارمة، 2010، صفحة 61).

تماشياً مع ما تم ذكره، تأتي أزمة الشرعية السياسية التي تعاني منها سورية على رأس المتغيرات التي تتسبب في الاستعصاء الديمقراطي، إذ إنه في ظل غياب شرعية تستمد من إرادة الأغلبية، لجأ النظام السياسي السوري إلى الاستناد إلى شرعيات تقليدية، أو ثورية أو أبوية (تدعي الوصاية على المجتمع بحكمة رب العائلة)، بيد أن الفشل في التعامل مع العديد من القضايا، جعلها تواجه أزمة شرعية مزمنة، فباتت هذا النظام تركز في خطابها للجماهير على شرعية الإنجاز أو الوعد به في مجالات محددة، مثل الاقتصاد أو السلام أو الرخاء أو الاستقرار أو المحافظة على القيم والتقاليد، وكان مجرد الحفاظ على كيان الدولة في مواجهة تهديدات خارجية في بعض الأحيان، إنجاز يكرس الشرعية (مهوب، 2014، صفحة 150)، ومن القضايا التي أثرت على شرعية النظام السياسي تعامل النخبة السياسة الحاكمة قي سورية مع المكونات الغير الممثلة في مؤسسات الدولة السورية، كالمكون الكردي وهو من إحدى المكونات الرئيسية في المجتمع السوري والتي كانت تعاني من سياسات قسرية في مختلف المجالات من قبل النظام الحاكم وتنظر إليهم كعامل تهديد وكانت إحدى المشتركات التي جمعت الدولتين سورية وإيران في تعاملهما مع هذه القضية (لادمي، 2014، الصفحات 107-108)، وبطبيعة الحال خصصت موارد هائلة من النشاطات المنتجة للجيش وقوات الأمن في سورية، ما ترك أثره على طبيعة النظام وشكل الحكم منذ 1963 على الدولة، وأعاد حزب البعث العمل بقانون الطوارئ عام 1963، ومنذ ذلك الوقت تزايدت الفجوة بين المؤسسات القائمة بحكم القانون والتي تؤكد على حقوق الإنسان، ومؤسسات الأمر الواقع كي تكون محابية للنخبة، المؤلفة من ضباط الأمن والجيش من ذوي الرتب العالية، إضافة إلى كبار الرجال الأعمال من القطاع الخاص، وبالتالي، تنامي دور الأمن في النظام السياسي، الأمر الذي أفضى إلى قمع الحريات المدنية والحركات السياسية، ومنذ ذلك الحين، وخاصة منذ التسعينيات من القرن الماضي دفع النظام باتجاه تبني سياسات وخلقت ما يسمى برأسمالية المحسوبية، ففي عام 2000 كان ثمة إصلاح جدي مطروح في الأبعاد التنموية والسياسية، لكن الجانب السياسي لهذا الإصلاح علق (المالكي، 2015، صفحة 56).

وفي السياق نفسه، فالقيادة السورية وظفت تقاطعات السياسة الخارجية السورية كإحدى أدوات إضفاء الشرعية السياسية على النظام الحاكم، فقد التجأت إلى البحث عن التقاطعات المصلحية في ساحات جيوسياسية مختلفة، خصوصا العراق قبيل الانسحاب الأمريكي منه، وحافظ النظام السوري على تحالفه الاستراتيجي مع إيران، خاصة في ما يتعلق بالبعد الأمني، وعمد إلى إنتاج تحالف آخر مع تركيا بعد إخراج

عبدالله أُوجلان من أراضيها في 1998، تركز بشكل رئيس في الجوانب الاقتصادية التي استفادت منها تركيا، وأفادت النظام السوري سياسيا بإخراجه من العزلة الدولية التي فرضت عليه في عام 2005، واستمرت حتى وصول أوباما إلى الحكم في نهاية عام 2008، وانسحاب جيشها من لبنان في 2005 (التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، 2012، صفحة 13).

في ضوء ما سبق يمكننا القول بأن الحياة السياسية الديمقراطية في سورية بالمعنى الحقيقي غائب منذ مجيء حزب البعث عام 1963 إلى الحكم، بمعنى أنه ليس هناك رأي للشعب في أوضاعه المختلفة، فلا وجود لانتخابات حقيقية، وليس هناك محاسبة للمسؤولين، إن الحياة السياسية اختزلها الحزب في البداية بأعضائه، ثم أصبحت أسرة الأسد هي محور الحياة السياسية وجوهرها، مما أدى كل ذلك أن يكون أحد الاسباب الكبيرة في اندلاع الأزمة السورية في 2011.

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي

تعرض النظام السوري إلى أزمة اقتصادية بعد وفاة حافظ الأسد الرئيس السوري السابق وتولي إبنه بشار الأسد السلطة، حيث واجه سورية وضعاً اقتصاديا معقدة اتسم بالركود، بما يعني العجز عن توفير فرص العمل للأجيال الشابة المنخرطة في سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة في 2000 ووصل إلى 16,9% من قوة العمل، وانحدار معدلات النمو الاقتصادي، مما دفع الحكومة السورية إلى اتباع خطط تنموية لمكافحة البطالة وتطوير القطاع العام (أبو مصطفى، 2015، صفحة 22). إذ توصل تقرير عن الفقر وعدالة التوزيع إلى زيادة نسبة السكان الفقراء، ففي عام 2010، أصبح حوالي 7 مليون نسمة 34.3% من إجمالي السكان تحت خط الفقر، في حين أن قدره خبراء أخر في مجال الاقتصاد ب 37% في حال احتسبت عتبة الفقر بثلاثة دولار في اليوم، وب 52% في حال انطلق الحساب من دولارين (الجبوري، 2018، صفحة 106)

وعليه حاول النظام إجراء إصلاحات اقتصادية إلا أنها أثرت على الفقراء والطبقة الوسطى، ففي عام 2000 كان هناك ثمة مشروع مطروح ذو الأبعاد التنموية والسياسية، لكن الجانب السياسي لهذا الإصلاح أُهمل، في حين طبق إصلاح تدريجي في بعض الجوانب الاقتصادية أو الجوانب المتعلقة بالإدارة العامة، جرت محاولة ثانية للقيام بإصلاح جدي في 2005، وأيضا هذه المرة تم تأجيل الإصلاح السياسي، وحول مسار الإصلاح الاقتصادي ليكون شكلا آخر من تطبيق السياسات الإصلاحية (المالكي، 2015، صفحة 56).

وقد حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة نسبية، بمعدل نمو وسطي يبلغ ما يقارب 4.45% خلال الفترة الواقعة بين العامين 2001 و2010، بيد أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفي ضوء معدل النمو المرتفع للسكان، كان أخفض بكثير عند حدود 2%، وبالمقارنة مع الدول العربية، كان أداء النمو في سورية أعلى بقليل من المعدل الوسطي، غير أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كانت حين ذاك لا تزال منخفضة نسبية ولم يحقق تقارب مع مستوى الدول النامية الناجحة (نصر و محشي ، 2013، صفحة 16). ونتيجة لذلك لم يكن النمو الاقتصادي تضمينية، وتجلى ذلك الانخفاض في الاستهلاك الحقيقي للأسر السورية، وإضافة إلى ذلك، أخفق الاقتصاد في خلق فرص العمل بسرعة تتماشى مع النمو السكاني ناهيك عن إيجاد فرص عمل لائقة، وعانت السياسة المالية من التجنب والتهرب الضريبين، وتزايدت نسبة الضرائب على كاهل المواطنين، وعدم كفاءة الاستثمار العام (نصر و محشي ، 2013، صفحة 31).

مما لا شك فيه أن الأمر أدّى إلى انتشار الفقر والبطالة بنسبة عالية وضعف الإنتاجية، وارتفاع معدلات التضخم وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة خاصة في المناطق الريفية، وفي عام 2010 أصبحت حوالى 7 مليون نسمة (34,3%) من إجمالي السكان تحت خط الفقر، كما انخفضت القدرة الشرائية بحوالي 28 بالمائة خلال العشرة أعوام الماضية، وتدنت نسبة استهلاك القوى العاملة (16مليون سوري) إلى 24% من الدخل الوطني، ويتبين من ذلك أن سورية أصبحت مقسمة على قسمين؛ الأول قلة من الناس تسيطر على مقدرات الدولة الاقتصادية، والثاني هم معظم الشعب الذي يعاني الفقر ويعجز عن توفير المتطلبات الأساسية (أبو مصطفى، 2015، صفحة 40).

ولا بد من الإشارة إلى أن خضوع المواطن السوري لهذه السياسة الاقتصادية وعدم قدرته على المشاركة في إنتاج وإعادة إنتاج اقتصاده، أدى إلى الحد من قدرة الدولة على خلق وظائف اقتصادية منتجة، وإلى تراجع ملحوظ في مؤشر المشاركة في قوة العمل، وكان الحل اللجوء إلى توظيف المواطنين في إدارات الدولة العامة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في مستويات البطالة وتفشي الفساد نتيجة سعي الموظفين إلى تحقيق مداخيل مادية أكبر نظرا لأن مرتباتهم ضئيلة (الجبوري، 2018، صفحة 105). وتعد الفساد أحد العوامل التي كانت وراء اندلاع الأزمة السورية، إذ حتلت سورية مركزاً متقدماً في مؤشر منظمة الشفافية الدولية لعام 2014، وشغلت المرتبة الـ 159 عالمياً (سورية من أكثر الدول فساداً فيالعالم، ٢٠١٤).

نستخلص من ذلك بأن التذبذب في الاقتصاد السوري كانت لها دور في إحداث خلل في الميزان التجاري مما فاق حجم العجز وارتفاع حجم المديونية وعدم قدرة الصناعات السورية على منافسة الإنتاج الإقليمي والدولي، لذا تراجع حجم الصادرات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى معيشة ودخل المواطن السوري وتفاقم حدة البطالة وازدياد معدلات الفقر، وفشل اقتصاد الدولة في خلق فرص عمل كافية للمواطنين، ما انعكس على معدلات نمو متدنية قاد ذلك إلى تهميش شرائح كبيرة من المواطنين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: العامل الاجتماعي

تعد سورية بلداً غنياً بموارده الطبيعية، فهي تحتوي سهولا خصبة ومياها وافرة وتحتوي أيادي عاملة ماهرة، كما تحتوي تنوعاً طبيعياً بين جبال ووديان وسهول، وقد عمل الحكم على مصادرة الأراضي والادعاء بأنها للصالح العام، وقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى مدن صفيح في ضواحي المدن، تحيط بمدن صفيح أقدم، محرومة من معظم الخدمات الحياتية، هي في حقيقتها سكن عشوائي، يعيش فيها 42% من السوريين (المتوسط العالمي 8%).

كما يعد عصب النظام السوري هو الأجهزة الأمنية، لذلك تعددت الأجهزة الأمنية وأصبح عددها 17 جهازاً، عدد العاملين فيها 365 ألف، وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري، وشكلت هذه الأجهزة في مجموعها أخطبوطا أحاط بالمواطن وأحصى أنفاسه، وحاسبه على كل تحركاته وسكناته، وبث الخوف والرعب اللامحدود في كل كيانه، وجعله قلقة ومتوترة من أن يقع في قبضة أحدها، وربط النظام بهذه الأجهزة كل شؤون المواطن من سفر وتصدير وبيع وشراء وتجارة وتعليم وإعلام، وهذا ما جعلها تتغول وتصبح كابوسا في حياة الأفراد، ولقد كانت هذه الأجهزة الأمنية وتغولها عاملا رئيسة في دعوة السوريين إلى الثورة ليتخلص وإلى الأبد من عذاب وإرهاب هذه الأجهزة الأمنية، لتصبح هي الأخرى إحدى العوامل التي دفعت المواطن السوري إلى الثورة واندلاع الأزمة في 2011 (الجبوري، 2018، صفحة 107).

من ناحية أخرى، فشلت معظم الدول العربية لاسيما سورية في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والإثنية المختلفة، وتعرضت معظم الأقليات في العالم العربي لمظاهر القهر على جميع الأصعدة، حيث بدأت هذه الجماعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية، وفسح المجال أمام التدخل الخارجي المتصاعد لقوى إقليمية وخارجية في الشؤون الداخلية لعدد من النظم السياسية في تعميق حالة الضعف والانقسام التي تشهدها دول المنطقة (ساعو، 2014، صفحة 89). فقد تعرضت الأقليات للعديد من الانتهاكات لحقوقهم، كحالة الشعب الكوردي المجردين من الجنسية، متناقضة مع المواثيق والعهود والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها سورية، حيث «جرد آلاف المواطنين الأكراد من جنسيتهم، بموجب الإحصاء الاستثنائي عام 1962م في محافظة الحسكة، ومع مرور60 سنة تضاعف العدد وكرس مشاكل اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية وحتى ثقافية (الجبوري، 2018، صفحة 106).

نستنتج من ذلك بأن العوامل الاجتماعية لعبت دورا مباشرا في تحرك الطبقة الوسطى والفقيرة الذي استغل الثورات والتحولات السياسية في الدول العربية والنظام الإقليمي للمطالبة بالتغيير، وإعطاء مساحة من الحرية للمشاركة في الحياة السياسية ودفع الحكومة للتراجع عن سياستها والعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية بين الطوائف المختلفة في الدولة والمجتمع السوري.

المبحث الثالث

دو افع إيران للتدخل في الأزمة السورية بعد العام 2011 وتداعياتها عليها

يتصف الدور الإيراني في سورية خلال الأزمة بالتنوع، تبعا لتعدد مستويات التدخل الإيراني، نتيجة لدوافع إيران نحو أداء دور حيوي في سورية، وأشكال الأساليب متنوعة، ثم تداعيات الأزمة عليها، لذا سنتناول الموضوع في مطلبين:

المطلب الاول: دو افع إيران للتدخل في الأزمة السورية

هناك مجموعة من الدوافع وراء تدخل إيران في الأزمة السورية للحفاظ على مصالحها في المنطقة، يمكن إبرازها بما يلي:

أولاً: أهمية سورية في الجيوسياسية الإيرانية

تعد سورية "حلقة وصل" بين العراق ولبنان في مشروع إيران الاستراتيجي "الهلال الشيعي" الذي يعني النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني على أهم المنافذ البحرية في البحر الابيض المتوسط في المنطقة، من أجل حفظ أمنها القومي عبر المناورة في حدود الدول الأخرى ضمن مجالها الحيوي، وفي سبيل نقل غازها الطبيعي إلى أوروبا، على صعيد استراتيجي كما تحاذي سورية "إسرائيل"، حيث يمكن لها بذلك أن تشكل خطراً على المصالح الإسرائيلية، كما تمتلك سورية حدوداً مع لبنان ونفوذاً كبيراً فيه، لحماية وجود حزب الله الموالي لإيران وممثلها داخل الدولة اللبنانية كقوة بالوكالة (سلمي، 2018، الصفحات 4-5).

ثانياً: المصالح الجيو اقتصادية

تعد إيران سوريا جسرا استراتيجيا للعبور إلى مجالها الحيوي في المشرق العربي، لذلك كانت إيران وماتزال تهدف من وراء تعزيز وترسيخ علاقاتها الجيوبولتيكية مع سورية تحقيق ضمان التواجد والتأثير الإقليمي في المنطقة والسعي لمد تأثيرها الجيو-السياسي في دول المشرق العربي وتحقيق المصالح الاقتصادية والتجارية وممارسة الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط لإجبار الاخيرة على التعاون معها (حسن، 2015، الصفحات 356-357). إلى جانب "الخط الإسلامي" الذي ترمي إيران لمده عبر سورية، والذي وقعت اتفاقيته مع حكومة دمشق في آذار/مارس 2013، يشكل الموقع الجغرافي لسورية ممراً اقتصادياً حيوياً استراتيجياً نحو السوق العالمية، كما يمكن لها، من خلال السيطرة الملموسة على سورية، تحقيق تحركات استباقية من شأنها تضييق الخناق الاقتصادي على تركيا ومنافستها الإقليمية على مركزية المنطقة (سلمي، 2018، صفحة 4).

ثالثاً: التعاون الأمني

على الصعيد الأمني، تعتمد إيران استراتيجية المواجهة غير المتوازية؛ كما تدافع عن نفسها خارج حدودها عبر حزام من الدول والأذرع الإقليمية يوصلها إلى البحر المتوسط، وأعطى هذا الحزام الذي تعتبر سورية فيه في منزلة القلب من الجسد أهمية كبرى لإيران بعد سقوط النظام البعثي في العراق في عام 2003؛ والى اليوم لذلك قدمت إيران لسورية مساعدات عسكرية وأمنية ضمن اتفاقية أمنية وقعتها معها في 15 يونيو2006؛ حيث نصت على مجموعة من النقاط التي تدخل في النتيجة لمصلحة إيران أكثر مقارنة لمصلحة سورية، وبذلك تحقق العلاقة الإيرانية بسورية عدة محاور في المصالح الاستراتيجية الرئيسية من ضمنها حماية أمنها (عبد الحميد، 2022، صفحة 49).

رابعاً: العوامل المحلية والإقليمية

حينما كان النظام ضعيفاً وبحاجة ماسة للمساعدات الخارجية، ركنت روسيا إلى تأجيل خلافها الجيوسياسي والجيواقتصادي مع إيران، والمنافسة مع أمريكا على منطقة الشرق الأوسط؛ حيث خيرات الطاقة الهائلة، لا سيما الغاز الطبيعي الأنظف والأفضل مقارنة بالنفط، والطرق الدولية المؤثرة في حركة التجارة الدولية للصين المنافس الاقتصادي الأول للولايات المتحدة، (سلمي، 2018، صفحة 5) هذا بالإضافة إلى الاسباب الدينية والمذهبية والاقليات العرقية السائدة في المجتمع السوري، وغيرها عوامل كثير لعبت دوراً هاماً في توفير بيئة مناسبة لبناء إيران نفوذها في سورية (سليمان، 2015، صفحة 39) .

خامساً: سياسات ناعمة

استغلت إيران الرأي العام والفصائل الشيعية المسلحة في العراق (عصائب أهل الحق، حزب الله، سرايا الخراساني، حركة النجباء) وفي أفغانستان (لواء الفاطميون) وفي باكستان(لواء الزينبيون) والعامل المذهبي الطائفي تحت ذريعة حماية المقدسات للتواجد في سورية ومحاربة الفصائل المسلحة التي تحارب النظام السياسي، حيث توجد في سورية الكثير من الأضرحة المقدسة والتي هي بالنسبة لإيران انعكاساً جيداً لخدمة مصالحها التأثيرية الناعمة، حيث قدمت النظام السوري منذ عهد حافظ الاسد ثم في عهد ابنه بشار الاسد بتقديم تسهيلات غير محدودة في هذا المجال لإيران، فمن خلال هذا التحرك نحو سورية، أثبتت أنها الدولة "المخلصة" للأفراد الذين تجمعهم معها روابط دينية، وهذا ما يصب إيجاباً في إثبات مرتكز نظامها المتمدد داخل العالم الإسلامي تحت اسم "ولاية الفقيه (أبو داود، 2014، صفحة 233).

ولهذا نستطيع القول بأن السياسة الإيرانية تجاه الأزمة السورية حققت نسبة عالية من أهدافها في حماية النظام السياسي والتواجد على الساحة في الاراضي السورية، وتعزيز دورها المذهبي الطائفي أمام شعبها، ولكن تعرضت إلى خسائر نسبية متفاوتة، لذلك لم تتمكن من تحقيق مشروعها "الهلال الشيعي" لاسيما والأزمة مع الولايات المتحدة، والحصار المفروض عليها بالإضافة إلى انتشار فايروس كورونا(Covid-19) فيها في 2020 التي كانت لها تأثير كبير على العديد من المجالات وخصوصا اقتصادها.

المطلب الثاني: تداعيات التدخل في الأزمة على إيران

أصبح التدخلات جزءا من السياسة الإيرانية، إذ تدخلت بشكل مباشر وغير مباشر في معظم القضايا والازمات في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في العراق، ولبنان، واليمن. وتمارس تدخلها في الأزمة السورية بعد العام 2011 ليس من الناحية العسكرية فقط لحماية مصالحها، وإنما إلى جانب ذلك تتدخل بأساليب أخرى أيضاً، إلا أن ذلك كانت لها تداعيات عليها. يمكن إبراز أبرز التداعيات بما يلي:

أولاً: الجانب الاقتصادي

مع توسع سيطرة المعارضة في سورية، كان العنصر الأهم بالنسبة للنظام السوري هو الدعم الاقتصادي الخارجي الذي يُبقيه قائماً على أصوله كدولة بالحد الأدنى، وقد ساهمت إيران في توفير جزء كبير من الدعم الاقتصادي للنظام السوري، ففي مجال الاقراض، تفوّقت إيران على روسيا في معدلات إقراض النظام السوري، إذ أدلى حاكم بنك سوريا المركزي تصريحات في 2015 لشبكة بلومبيرغ الإخبارية الأمريكية بأن إيران منحت سورية ثلاثة قروض في 2013 بقيمة 5.6 مليار دولار في سبيل دعم استيراد السلع الأساسية؛ كالمواد الغذائية، وبالأخص القمح، ومشتقات النفط والسيولة النقدية للبنك المركزي السوري (السعدي، 2015). أما من ناحية الخط الائتماني، حيث يشير الخط الائتماني إلى مجموعة من التسهيلات المالية التي تتضمن الاقتراض عند الطلب، والسحب المكشوف بدون قيود، مقابل تقديم المُقترض تأمينات، وبهذا الشكل قدمت إيران للنظام السوري ما قيمته 4,6 مليار دولار، وقد خُصصت هذه القروض في تأمين المشتقات النفطية، وتوريد المواد الغذائية والمائية والأدوية والمحروقات وترميم محطات الطاقة الكهربائية في سورية (مكية، 2015). وتركت هذه القروض والتسهيلات ثقلها سلبياً بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني، فقد أنفقت إيران مبالغ كبيرة في سورية لحماية لمصالحها، حيث أظهرت دراسة أجراها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، إن إجمالي إنفاق إيران على أنشطة ميليشياتها في سورية والعراق واليمن بحوالي 16 مليار دولار سنويا، وهذا ما أثر بدرجة كبيرة على الاقتصاد الإيراني (إيران أنفقت 48 مليار دولار في الحرب السورية.. ما المكاسب التي حصلت عليها؟، 2020) كما إن ارتفاع خسائر إيران البشرية والمادية في الساحة السورية يشير إلى انخراط إيراني مكلف بالنسبة لطهران التي تواجه أزمة اقتصادية بفعل العقوبات الأميركية وتحرك واشنطن لقطع الشريان المالي الحيوي بدفع مستوردي النفط الإيراني إلى الصفر (إيران تغرق أكثر في سوريا بالمزيد من القتلى والخسائر المالية، 2018). الجانب الكبير من كل ما سبق كانت لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد الإيراني، حيث المضحي الوحيد من كل الدعم التي كانت تقدمه النظام السياسي الإيراني للحكومة السورية هو المواطن الإيراني.

ثانياً: الجانب العسكري

منذ بداية الأزمة السورية، وإيران تقدم الدعم العسكري المتنوع للنظام السوري، والذي وصل إلى مستوى المشاركة معاً في المعارك ضد المعارضة، إن الدور الإيراني تجاه الأزمة السورية مختلف عن مواقف الدول الأخرى ويعود هذا الاختلاف لوجود عدة أسباب لعل أبرزها المكانة الخاصة لسوريا في استراتيجيتها وطبيعة علاقاتها القائمة مع النظام السياسي السوري (بن سعدالله، 2017، صفحة 43). وقد تدرج التدخل العسكري الإيراني المباشر من مرحلة الخبراء في عام 2011، إلى مرحلة إرسال فرق عسكرية من الحرس الثوري عام 2012 وبشكل غير معلن، ثم مرحلة الإعلان عن المشاركة في عام 2014، وهو العام الذي بدأت القوات الإيرانية تشهد خسائر بشرية عالية، واستندت إيران في شرعية تدخلها إلى اتفاقية الدفاع المُشترك المُوقعة مع دمشق عام 2005 (بن سعدالله، 2017، صفحة نفسه).

لقد دعمت إيران النظام السوري على عدة مستويات، سياسي وعسكري، ولكن عسكريا بشكل غير صريح أو معلن، حيث لم يصدر عن الجانبين الإيراني والسوري أي تصريح حول دعم الأولى للأخيرة على المستوى العسكري، وذلك في الوقت الذي يعتقد كثير من الخبراء أن إيران أرسلت مزيدا من الخبراء لتمكين الأسد والبقاء في السلطة، حيث يستفيد النظام الحاكم في سورية من نشر طهران مئات من الخبراء العسكريين الإضافيين في سورية، ودفع قوات "حزب الله اللبناني للقتال في سورية بجانب الجيش السوري والقوات الرديفة، ومقاتلين من الجيش المهدي وعناصر شيعية اخرى...الخ، (النفيسي، 2015، الصفحات 152-153). في الوقت الذي يعاني فيه الشعب الإيراني من الجوع والفقر نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي، وهذا ما أكدته موجة الاحتجاجات في طهران والعديد من المدن الأخرى، حيث تسعى الحكومة الإيرانية إلى مد يد العون للنظام الحاكم في سورية لضمان بقائه. وكانت صحيفة فورين بولسي الأميركية قد كشفت في 2018، عن ارتفاع الخسائر الإيرانية في سورية منذ اندلاع الصراع في مارس/اذار 2011، إذ قُتل أكثر من 2000 عسكري إيراني في سورية منذ أن بدأت طهران بضخ قوات وموارد هائلة للدفاع عن النظام السياسي في سورية (إيران تغرق أكثر في سوريا بالمزيد من القتلى والخسائر المالية، 2018).

يمكننا القول بأن القوى والأطراف الفاعلة والمرتبطة بالأزمة المؤيدة والمناهضة للنظام السياسي السوري، تراهن بشكل كبير على العوامل الخارجية (الإقليمية والدولية)، التي أصبحت محركا أساسيا لديناميات الصراع، وأن هذه القوى تخوض حربا مذهبية بالوكالة عن القوى الإقليمية، وحربا أخرى لتحقيق المصالح القومية والأمنية للقوى الإقليمية والدولية.

ثالثاً: الجانب السياسي والدبلوماسي

في هذا الجانب نرى بأن إيران ساهمت في دعم النظام السياسي السوري سياسياً ودبلوماسياً في المحافل والمؤتمرات الدولية التي عقدت بشأن معالجة الأزمة السورية في فينا وبروكسل وجنيف وأستانة، وتعاونت مع روسيا وتركيا والامم المتحدة، ولاتزال تعمل على تعزيز مكانة النظام السياسي بعد أن تحسن الموقف الميداني على الارض لصالح النظام الحاكم في سورية. على الرغم من القوة التي تبديها إيران فى سورية إلا أن الأزمة أثرت عليها تأثيرا كبيرا للدرجة التي دفعت العديد من المحللين السياسين الإيرانيين في بداية الأزمة إلى الحديث عن "احتمالية" سقوط النظام السياسي الحاكم في سورية وتأثيراته على إيران لاسيما المشهد السياسي الداخلي والمكتسبات الإقليمية الخارجية؛ فالداخل الإيراني سيتأثر حتما بسقوط أو رحيل الأسد لكن التأثير لن يرتقى إلى حد فرض "حتمية" التغيير السياسي عليه؛ بمعنى أكثر تفصيلا فإن تغيير النظام السياسي فى سورية سيكون ضربة قوية لإيران (أحمد، 2012). أما على الجانب الخارجي فالخسائر الإيرانية ستكون جمة ومؤثرة: أولها، يشير إلى أن سقوط النظام السياسي في سورية يعنى مباشرة "اختلال" ميزان القوى الإقليمي لغير صالح إيران وهو ما

يعني أن طهران ستخرج من معادلة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط بفعل الربيع العربي، لأن خروج النظام الحاكم من سورية يعني خروج النفوذ الإيراني من لبنان ما سيؤدي إلى اختلال التوازن بين القوى السياسية اللبنانية لصالح التيارات المعارضة لحزب الله، فحينها لن تستمر سورية الجديدة في إمداد حزب الله وأنصاره بالسلاح، ولن تكون بالضرورة نظاما حليفا لإيران وسينعكس ذلك على الوضع السياسي للشيعة في لبنان بصفة عامة (أحمد، 2012).

نستنتج مما سبق بأن السياسة الخارجية لإيران لم تكتفي بالتدخل العسكري فقط في الأزمة السورية، بل تدخلت بكل الأشكال والوسائل حفاظا على مصالحها ولأهمية الموقع الجغرافي لسورية لها، وقد كان لهذا التدخلات نتائج وتداعيات سلبية على النظام السياسي الإيراني في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. فإيران هي أكثر تمسكا في تحالفها مع سورية لعدة أسباب منها جعل سورية ممرا استراتيجيا للوصول إلى البحر المتوسط لتقوية دورها الإقليمي في المنطقة.

الخاتمة والاستنتاجات

تم تناول مواضيع تتعلق بالتدخل الإيراني في الأزمة السورية التي تحولت من الدعم السياسي والاقتصادي إلى التدخل العسكري المباشر لحماية النظام السوري. وكان دوافع إيران لهذا الدعم والتدخل ترتبط بعوامل جيوسياسية واقتصادية وأزمتها النووية مع الولايات المتحدة، وأيضا المنافسة على النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط واستراتيجيتها في محاربة اسرائيل، وقد تمكنت إيران من حماية النظام السياسي في سورية من تأثير الفصائل المسلحة المعارضة لكونها ترتبط بتحالف استراتيجي معها. أن الأزمة السورية تجاوزت حد الازمات السياسية الداخلية بين نظام ومعارضيه، وتحولت إلى أزمة إقليمية دولية تعدد الفاعلين فيها، كل فاعل فيها دفعته مصالحه السياسية أو الاقتصادية أو محاولات للسيطرة الإقليمية أو العالمية، فكل دولة تدفعها مصالح وطموحات استراتيجية ليكون لها مكانة متميزة في النظام الإقليمي أو الدولي.

لقد أظهرت الدراسة أنه يمكن تلخيص أهداف التدخلات الإيرانية في سورية على ثلاثة مستويات من حيث الأهمية بالنسبة لاستراتيجية إيران في سورية، أولاً: يتمثل في هدف استراتيجي لإيران، وهو الوصول إلى ميناء على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، ثانياً: تمويل الميليشيات المدعومة إيرانياً، ثالثاً وأخيراً: يتجسد في الاستفادة من الاقتصاد السوري بصورة عامة، بما يجعله مرتبطاً بالاقتصاد الإيراني.

علاوة على ما جاء سابقا توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، يمكن إبرازها بما يلي:

1. إن التدخل الدولي والإقليمي في الأزمة السورية بعد العام 2011 حولت الأزمة من إطارها الداخلي إلى إطارها الدولي وأثرت بشكل كبير على العلاقات بين العديد من الدول على المستوى الإقليمي والدولي.
2. لم يتمكن التدخل الدولي والإقليمي من حسم الأزمة السورية عسكرياً، لذلك لجأت إلى الحل السياسي عبر مؤتمرات جنيف واستانة وسوتشي.

3. حاولت إيران حسم الأزمة السورية من خلال دعمها وتدخلها في الأزمة السورية إلا أن التدخل الدولي والإقليمي تحدَّتها ولم تمنحها الفرصة للقيام بذلك.
4. التدخل الإيراني في سورية أرهقتها وكانت لها تداعيات كبيرة عليها على الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية نتيجة امتداد الأزمة 2011-2020.
5. جاء التدخل الإيراني في الأزمة السورية لأبعاد الازمات والحروب عن المناطق التي له نفوذ فيها بما فيها سورية وأبعاد المشاكل عن حدودها.

Iranian interference in the Syrian crisis after 2011 and its repercussions on its political system

Saman Shukur Sameen

Department of Law, University of Garmian, kalar, Kurdistan Region, Iraq.

ABSTRACT

The Syrian crisis that erupted in 2011 is a pivotal development on which the future of regional and international power balances in the region depends. Because of Syria's importance in international politics due to its geographical location, at the regional and international levels, and

from the geopolitical and strategic perspectives, which made it the focus of polarization for regional and global powers, as this country - Syria - became a major hub of conflict and competition between those countries. The reality of the Syrian crisis and the internal causes that led to the outbreak of this crisis in addition to identifying the motives for Iran's intervention in the crisis and the means it followed to achieve its goals. This crisis has left great repercussions on the performance of its regime - Iran - politically, economically, and socially, and the impact of this intervention on its regional influence and its relationship with major powers. Therefore, according to the researcher's reading of the topic, this study examines the motives for Iran's intervention in the Syrian crisis after 2011 and the repercussions of this crisis on the performance of its political system.

Keywords: Iran, Syria, Syrian Crisis, Conflicts, Opposition Factions.

المصادر

أسامة مكية. (13 12, 2015). *سوريا الجديدة المثقلة بالديون الخارجية*. تاريخ الاسترداد 4 8, 2022، من الحل نت: https://bit.ly/3cTHisY

التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية. (24 4, 2012). تاريخ الاسترداد 25 7, 2022، من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: https://bit.ly/3BDHwia

السيد أبو داود. (2014). تصاعد المد الإيراني في العالم العربي. السعودية: العبيكان للنشر.

أميرة اسماعيل محمد العبيدي. (2010). العلاقات السورية – الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد. *مجلة التربية والعلم*، *17*(3)، 1.

إيران أنفقت 48 مليار دولار في الحرب السورية.. ما المكاسب التي حصلت عليها؟ (23 2, 2020). تاريخ الاسترداد 12 8, 2022، من موقع الحرة: https://www.alhurra.com/iran/2020/02/23/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%86%D9%81%D9%82%D8%AA-48-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

إيران أنفقت 48 مليار دولار في الحرب السورية.. ما المكاسب التي حصلت عليها؟ (23 2, 2020). تاريخ الاسترداد 12 8, 2022، من موقع الحرة: https://arbne.ws/3QneLe6

إيران تغرق أكثر في سوريا بالمزيد من القتلى والخسائر المالية. (16 9, 2018). تاريخ الاسترداد 12 8, 2022، من https://bit.ly/3BWwQvo

جلال سلمي. (2018). *الدور الإيراني في سوريا: التوصيف والسيناريوهات الممكنة*. تركيا: جسور للدراسات.

حسن سليمان العبادلة. (2012). تأثير العلاقات السورية الإيرانية على القضايا العربية 1997-2011، *2012*. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،رسالة ماجستير غير منشورة.

حنان بن سعدالله. (2017). تأثير الأزمة السورية على العلاقات التركية- الإيرانية في الفترة الممتدة 2011 - 2016. الجزائر: جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.

رائد الخطيب. (2017). العلاقات الإيرانية السورية وإنعكاسها على ميزان القوى الإقليمية 2005-2016. الجزائر: جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.

ربيع نصر، وزكي واخرون محشي . (2013). *الأزمة السورية: الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية*. سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة.

سامر سلمان الجبوري. (2018). *التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط – الأزمة السورية انموذجا*. بيروت: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع.

سلام السعدي. (2 6, 2015). *مصالح إيران الاقتصادية تترسخ في سوريا: قروض، تجارة وإعادة إعمار*. تاريخ الاسترداد 3 8, 2022، من موقع صدى: https://bit.ly/3SLjzvB.

سمر بهلوان. (2006). العلاقات السورية الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حتى قيام الثورة الإيرانية 1979. *مجلة جامعة دمشق، 3-4*(22).

سهام فتحي سليمان أبو مصطفى. (2015). الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية: 2011-2013. فلسطين، جامعة الازهر، كلية العلوم الانسانية، رسالة ماجستير غير منشورة.

سهام فتحي سليمان. (2015). الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية (2011-2013). جامعة الازهر، غزة، رسالة ماجستير غير منشورة.

سورية من أكثر الدول فساداً في العالم. (٣ ١٢, ٢٠١٤). تاريخ الاسترداد ١٧ ٩, ٢٠٢٢، من https://bit.ly/3Lo9ZM3.

شنين محمد المهدي. (2014). السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي. الجزائر: جامعة محمد خيضرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.

صافيناز محمد أحمد. *الأزمة السورية والعلاقات المصرية الإيرانية فى ضوء التفاعلات الإقليمية الراهنة*. تاريخ الاسترداد 14 8, 2022، من مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: https://bit.ly/3PsQUZy.

عباس محمود المحارمة. (2010). أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي. الاردن: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الاداب، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.

عبدالجليل زيد المرهون. (21 8, 2013). *قصة العلاقات السورية الإيرانية*. تاريخ الاسترداد 30 7, 2022، من موقع الجزيرة: https://bit.ly/3SCek1p.

عبدالله فهد النفيسي. (2015). *المشروع الإيراني في المنطقة العربية*. (ط3، المحرر) مصر: دار البشير للثقافة والعلوم.

عبلة مزوري. (2010). العلاقات الإيرانية-السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة. الجزائر: جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.

عمر كامل حسن. (2015). *المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية*. بيروت: الدار العربية للعلوم.

محمد عربي لادمي. (2014). التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في مناطق الشرق الأوسط (1996-2014). الجزائر: جامعة محمد خيضر - بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة.

مريم المالكي. (2015). السياسة الخارجية الروسية إتجاه الأزمة السورية (2011-2014). الجزائر: جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.

معين عبدالعزيز أبو شريعة. (2017). التدخل الإيراني في الأزمة السورية وأثره على نفوذها في المنطقة العربية (2011-2017). غزة: جامعة الازهر، رسالة ماجستير غير منشورة.

هكذا إنتشلت موسكو الاسد.. ثم قيّدته. (18 10, 2017). تاريخ الاسترداد 2 8, 2022، من موقع عنب بلدي: https://bit.ly/3zyMaeD.

هناء علي صالح الخالدي. (2016).، هناء علي صالح، التدخل الإيراني في الصراع الداخلي السوري (2011 – 2014)، 2016، فلسطين: جامعة الأزهر - غزة، رسالة ماجستير غير منشورة.

وسام ميهوب. (2014). أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة مابعد الحرب الباردة على الانظمة السياسية العربية. الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.

وليد المعلم: إيران قدمت كل أشكال الدعم للشعب السوري في نضاله ضد الإرهاب. (2015). تاريخ الاسترداد 17 9, 2022، من فرانس 24 عربي: https://bit.ly/3Uhe20z

وليد محمد ربيع عبد الحميد. (2022). عشر سنوات من التدخل الإيرانى في سوريا. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 13* (1).

وليدة ساعو. (2014). الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية – دراسة حالة سوريا. الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة.

ياسر عبد الحسين. (2015). *السياسة الخارجية الإيرانية*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.